جمسال الديسن الغزنسوي و منهجسه في العقيسسدة

وگتور سير عبر (الستار ميهوب كلية وار العلوم – جامعة (المنيا

لاشك أن البحث في أصول الدين يعد مسن الدراسات الأوليسة للباحث المسلم، لأنه – علم أصول الدين – يعد عنسد كشير مسن القدماء والمحدثين أشرف العلوم إذ شرف العلم بشرف المعلوم وهو الفقه الأكبر بالنسبة إلى فقه الفروع ، ولهذا سمى الإمام أبسو حنيفة رحمة الله عليه ما قصه في أوراق من أصول الديسن الفقه الأكبر ، وحاجة العباد إليه فوق كل حاجة، وضرورتهم إليسه فوق كل ضرورة لأنه لا حياة للقلوب ولا نعيم ولا طمأنينة إلا بسأن تعرف ربها ومعبود منا وفاطرها بأسمانه وصفاته وأفعاله ، ويكون مع ذلك كله أحب إليها مما سواه ، ويكون سعيها فيما يقربها إليسه دون غيره من سائر خلقه " (۱)

وهذا الأمر يمهد له الغزنوي كمدخل لدراسته العقديسة فسي الله تعالى وصفاته ، فيقول " صانع العالم ليس بحادث فلو كان حادثا فلا بد له من صانع أحدثه ومبدع أنشأه ، وذلك هو الله تعسالى وهسو المبدئ المنشئ تبارك الله رب العالمين ، صانع العالم موجود ، من

نظر في عجائب خلق السموات والأرض وبدائع فطرة الحيوان بعلم أن تلك الأمور العجائب وذاك الصنع البديع والترتيب المحكم لا ب له من صانع يديره ويحكمه ويفرده فيستدل بوجبود المصنوعات على وجود الصانع. قال الله تعالى " أفي الله شك فاطر السماوات والأرض"(١)، ومعرفة الصانع واجبة لأنه منعم ، وشكر المنعم واجب عقلاً وشرعاً فأول درجة الشكر معرفة المنعم "(١).

الله تعالى وصفاته:

1- الوحدانية: يقوم هذا الأصل على اعتقاد إيماني بأن الله تعالى واحد، ليس له تعالى شريك ، لأنه لو كان له شريك - أو أكثر - لأدى ذلك إلى الفساد الكوني، وإظهار أحدهما - أو أحدهم - عاجزاً ،والعاجز لا يكون إلها ،وبالتالي يصح القول بلن لا إله للعالم إلا إله واحد : هو الله رب العالمين. وإلى هذا يشير الغزنوي بقوله " صانع العالم واحد لا شريك له، لأنه لو كان له صانعان أو أكثر، لوقع بينهما تمانع وتدافع، وذلك خفسض إلى الفساد، ويؤدي إلى عجز أحدهما ، والعاجز لا يصلح أن يكون إلها أو أذا تعذر إثبات صانعين كان واحداً ضرورة "(")"

وهذا الكلام يدخل ضمن ما يعرف في العقائد الإسلامية ب "دليل الممانعة " وفيه استحالة وجود إلهين لاستواء الممكنات بالنسببة إليهما ، مما يؤدي إلى استحالة الترجيح بينهما، وأيضا يؤدي إلى إظهار عجز أحدهما بحيث إذا أراد واحد شيئا، وأراد الآخر شسيئا آخر، فإما أن يحصل مراد الاثنين، أو لا يحصل مرادهما، وهذا

محال، وإما أن يحصل مراد أحدهما ويعجز الآخر، والعاجز لا يكون الهأره).

إن هذا الكلام في وحدانية الله تعالى إنما يقوم على أسساس أن العقيدة الإسلامية تقوم على القول بأن الله تعالى واحد لا شريك له، وأنه تعالى لا ثاني معه يشاركه في الصفات التي يستحقها تعسالى إثباتاً أو نفياً.

وهذا الدليل - دليل الممانعة - يقول عنه الباقلاني " ليس يجوز أن يكون صانع العائم اثنين ولا أكثر من ذلك ،والدليل على ذلك أن الاثنين يصح أن يختلفا ويوجد أحدهما ضد مراد الآخر ،فلو اختلفا وأراد أحدهما إحياء جسم ،وأراد الآخر إماتته لوجب أن يلحقهما العجز أو واحداً منهما، لأنه محال أن يتم ما يريدان جميعاً لتضاد مراديهما ،فيوجب أن لا يتما أريم مراد أحدهما فيلحق العجز من لم يتم مراده ، أو لا يتم مرادهما جميعاً فيلحقهما العجز، والعجسز من سمات المحدث، والقديم الإله لا يجوز أن يكون عاجزاً ""

والقرآن الكريم يؤيد هذا الاعتقاد بآيات كثيرة ،منها قوله تعالى " لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا "(٢) ،وقوله تعالى " ما اتخسد الله من ولد وما كان معة من إله ،إذا لذهب كل إله بما خلسق ولعسلا بعضهم على بعض ،سبحان الله عما يصفون "(٨).

وكذلك السنة النبوية تؤيد هذا الاعتقاد ،حيث أن " أبسا هريسرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال الله تبارك وتعالى أنا أخنى الشركاء عن الشرك من عمل عملاً أشرك فيه معسى غسيري تركته وشركه "(1)

ووحدانية الله تعالى تمثلها - خير تمثيل - سورة الإخلاص " قل هو الله أحد، الله الصمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفسوا أحسد "(١٠)، ويتفسير هذه الآيات الكريمة يتضح لنا المعنى العقدى الرفيع للتوحيد ، وفق المنظور الإسلامي ... حيث جاء " قل هو الله أحد . الضمير للشأن كقولك هو زيد منطلق ، وارتفاعه بالابتداء وخبيره الجملة ولا حاجة إلى العائد لأبها هي هو، أو لما سئل عنه صليبي الله عليه وسلم أي الذي سألتموني عنه هو الله ،إذ روى أن قريشًا قالوا يا محمد صف لنا ربك الذي تدعونا إليه فنزلت، وأحد بدل أو خبر ثان يدل على مجامع صفات الجلال كما دل الله علسى جميع صفات الكمال، إذ الواجد الحقيقي ما يكون منزه الذات عن أنحساء التركيب والتعدد وما يستلزم أحدهما كالجسمية والتحيز والمشاركة فى الحقيقة وخواصها كوجوب الوجود والقدرة الذاتيسة والحكمسة التامة المقتضية للألوهية ،وقرىء هو الله بلا قل مع الاتفاق على أنه لا بد منه في " قل يا أيها الكافرون " ولا يجوز فــى " تبـت " ولعل ذاك لأن سورة الكافرون مشاقة الرسول أو موادعته لــهم ، وتبت معاتبة عمه ،فلا يناسب أن تكون منه ،وأما هذا فتوحيد يقول به تارة ويؤمر بأن يدعو إليه أخرى. الله الصمد: السيد المصمسود إليه في الحوائج من صمد إليه إذا قصد وهو الموصوف به عليي الاطلاق ،فإنه يستغنى عن غيرد مطلقاً وكل ما عداه محتاج إليه في جميع جهاته وتعريفه لعلمهم بصمديته بخلاف أحديته ،وتكرير لفظة الله للإشعار بأن من لم يتصف به لم يستحق الألوهيسة، وإخسلاء الجملة عن العاطف لأنها كالنتيجة للأولى أو الدليل عليها لم يلد:

لأنه لا يجانس ولم يفتقر إلى ما يعينه أو يخلف عنه لامتناع الحاجة والفناء عليه ،ولعل الاقتصاد على لفظ الماضى لوروده ردا على من قال الملائكة بنات الله أو المسيح ابن الله أو ليطابق قوله ولم يولد ، وذلك لأنه لا يفتقر إلى شيء ولا يسبقه عدم .ولم يكن له كفوا أحد: أى ولم يكن أحد يكافئه أو يماثله من صاحبة أو غيرها ،وكان أصله أن يؤخر الظرف لأنه صلة. كفوا : لكن لما كان المقصــود نفسى المكافأة عن ذاته تعالى قدم تقديماً للأهم ويجوز أن يكون حالاً من المستكن في كفوا، أو خبراً ،ويكون كفواً حالاً من أحد، ولعل ربط الجمل الثلاث بالعطف لأن المراد منها نفى أقسام المكاف أفهى كجملة واحدة منبهة عليها بالجمل اوقرأ حمزة ويعقوب ونافع فسي رواية كفوا بالتخفيف ،وحفص كفوا بالحركة وقلب السهمزة واوا، والشتمال هذه السور مع قصرها على جميع المعارف الإلهية والرد على من ألحد فيها ،جاء في الحديث أنها تعدل ثلث القسرآن فسإن مقاصده محصورة في بيان العقائد والأحكام والقصص ،ومن عدلها بكله اعتبر المقصود بالذات من ذلك، وعنه صلى الله عليه وسلم أنه سمع رجلاً يقرؤها فقال: وجبت قيل يسب رسسول الله: ومسا وجبت؟ قال : وجبت له الجنة " (١١).

٧- القسدم: هذه الصفة تهيئ للكلام في تفيي قيام الحوادث بالذات الإلهية المقدسة، لأن كل ما قامت به الحوادث لا يعسد قديماً (١٠)، ولهذا جاء القول " الله ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته ،وكما كان بصفاته أزلياً كذلك لا يزال عليها أبديساً، أي أن الله سبحانه بصفاته أزلياً كذلك لا يزال عليها أبديساً، أي أن الله سبحانه بمناه المناه المناه

وتعالى لم يزل متصفا بصفات الكمال: صفات الذات وصفيات الفعل، ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفا بها، لان صفاته سبحانه صفات كمال، وفقدها صفة نقص ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفا بضده (۱۳).

٣ - البقساء : الكلام في بقاء الله تعلى متفرع عن كونه تعسالى
 موجودا ، وأن وجوده تعالى قديم ، لأنه أكمل وجسود ، فيمسا

اصطلح على تسميته " واجب الوجود لذاته " تمييز اله تعسالى عن واجب الوجود بغيره، وعن ممكن الوجود.

ويمكننا تقسيم الموجودات إلى:

ممكن الوجود . وهو ما الموجود بالقوة، ويمكن أن يوجد فعلا، فيصبح موجودا بالفعل.

واجب الوجود. وهو الموجود حاليا.

ثم نميز بين قسمين من الموجود" واجب الوجود":

واجب الوجود بغيره. وهو الكون بكل مخلوقاته.

واجب الوجود بذاته. وهو الله تعالى، المستغنى عن كل شيء، والذي لا يستغنى عنه شيء.

وفي هذا الأمر جاء القول " الموجودات على ضربين: أحدهما إذا اعتبر ذاته لم يجب وجوده، ويسمى ممكن الوحسود، والنساني إذا اعتبر ذاته وجب وجوده، ويسمى واجب الوجود، وإذا كان ممكن الوجود إذا افترضناه غير موجود لم يلزم عنه محال، فسلا غنسى لوجوده عن علة، وإذا وجب صار واجب الوجود بغيره، فيلزم مسن هذا أنه كان مما لم يرن ممكن الوجود بذاته واجب الوجود بغسيره، والأشياء الممكنة لا يجوز أن تمر بلا نهاية في كونها علة ومعلولا، ولا يجوز كونها على سبيل الدور، بل لا بد من انتهائها إلى شسيء واجب، وهو الموجود الأول " (٢٠١)، وأيضا " واجب الوجسود متسى فرض غير موجود لزم منه محال، ولا علة لوجوده، ولا يجوز كون وجوده بغيره، وهو السبب الأول لوجود الأشياء، ويلزم أن يكسون وجوده أول وجود، وأن ينزل عن جميع أنحاء النقص، فوجوده تام،

ويلزم أن يكون وجوده أتم الوجود، وأن يكون منزها عن العلل مثل المادة والصورة والفاعل والغاية" (١٧).

هذا معناه احتياج العالم ليكون موجودا، إلى إله قديم باقى، يخرج هذا الكون من الإمكان إلى الوجوب أو إلى الفعل، فيكسون العالم واجب الوجود عن غيره ... وهو الله تعالى، الذي يعتبر وجوده أشرف وأكمل وجود، لأنه تعالى بريء من كل نقسص (١٠)، فالله تعالى " أزلي دائم الوجود، مكتف بذاته، ولا حاجة له إلى شيء آخر يعينه على البقاء، أو على الدوام في الوجود " (١٠).

وهذا كله يعد متوافقا مع بحث الغزنوي في صفة البقاء بالنسبة لله تعالى، تلك الصفة التي يقول هو عنها "صانع العالم أبدي لا آخر له ، لأن من ثبت قدمه استحال عدمه، ولأن وجوده واجب، ووجوب وجوده يمنع عدم بقائه " (١٠)، وهذا ما نفهمه من القول " الله تعالى هو الأول والآخر: الأول فليس قبله شيء، والآخر فليسس بعده شيء. فالقول: قديم بلا ابتداء دائم بلا انتهاء هو معنى اسمه الأول والآخر، والعلم بثبوت هذين الوصفين مستقر في الفطر، فيان الموجودات لا بد أن تنتهي إلى واجب الوجود لذاته قطعا للتسلسل، فإنا نشاهد حدوث الحيوان والنبات والمعيان، وحيوادث الجسو كالسحاب والمطر وغير ذلك ،وهذه الحوادث وغيرها ليست ممتنعة، فان الممتنع لا يوجد، ولا واجبة الوجود بنفسها، فان واجب الوجود بنفسه لا يقبل العدم، وهذه كانت معدومة ثم وجدت، فعدمها ينفي وجودها ووجودها ينفي امتناعها، وما كان قابلا للوجود والعدم ليم

الخالقون " ('')، يقول سبحانه: أحدثوا من غير محدث أم هم أحدثوا أنفسهم ؟ ومعلوم أن الشيء المحدث لا يوجد نفسه، فالممكن الذي ليس له من نفسه وجود ولا عدم لا يكون موجودا بنفسه، بـــل إن حصل ما يوجده وإلا كان معدوما ،وكل ما أمكن وجوده بدلا عــن عدمه وعدمه بدلا عن وجوده فليس له من نفسه وجود ولا عـدم لازم لـــه، ولاشــك أن العلم بإثبات الصانع ووجوب وجـوده أمر فطري" ('').

وواضح من كلامنا في هذه الصفة أنها متعلقة بصفة القدم، لأن البقاء ضد العدم، والعدم ممتنع على الله تعالى، لأنه سبحاته القديم، وهذا ما تشير إليه الآية الكريمة "هو الأول والآخر " (٢٢)، والتي نقرأ تفسيرها على الوجه الآتي" هو الأول السابق على سائر الموجودات، من حيث إنه موجدها ومحدثها، وإلآخر الباقي بعد فنائها ولو بالنظر إلى ذاتها مع قطع النظر عن غيرها، أو هو الأول الذي تبتدئ منه الأسباب وتنتهي إليه المسببات" (٢٠١)، و"هو الأول والآخر: هو الأول قبل كل شيء بغير حد، والآخر بعد كه شيء بغير نهاية، وإنما قبل ذلك كذلك لأنه كان ولا شيء موجود سواه، وهو كائن بعد فناء الأشياء كلها، كما قال جل ثناؤه كل شيء هللك إلا وجهه" (٢٠).

ولما كان الله تعالى هو الأول بلا بداية، والآخر بلا نهاية، كان - سبحانه - "موجودا فيما لم يزل- بمعنى الأول- لأنه قديم، والقديم يجب أن يكون موجودا فيما لم يسزل، والله تعالى موجود فيمسا لا يزال - بمعنى الآخر - لأنه تعالى موجود لذاته " (٢٠).

المخالفة للحوادث: لما كان الاعتقاد الصحيح هو ان كل ما خلا الله تعالى يعتبر محلا للحوادث، فإن حقيقته - سبحانه وتعالى - ليس كمثلها شيء، وهذا القول يعد تأكيدا على تنزيه الله تعالى، لأن الله تعالى " واحد ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وهو تعالى ليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صسورة ولا لحم ولا دم ولا شخص ولا جوهر ولا عرض، ولا بذي لون ولا طعم ولا رائحة ولا مجسة، ولا بذي حرارة ولا رطوبة ولا يبوسة ولا طول ولا عرض" (۲۷).

وهذا الكلام يذكره الغزنوي في نصه " صانع العالم ليس بجوهر، لأن الجوهر متجزئ وتحله الحوادث، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، وصانع العالم ليس بجسم، لأن الجسلم مؤلف مسن الجوهر، وإذا يطل كونه جوهرا يطل كونه جسما ضرورة، وصانع العالم ليس بعرض، لأن العرض لا قيام له بذاته يل هو مفتقر إللى جسم يقوم به، والقديم عز وجل قائم بذاته غير مفتقر اللى محل يقوم به، وصانع العالم ليس بصلورة لأن الصورة تنشأ عن التركيب، فإذا نفينا كونه جوهرا وجسما نفينا كونه صورة، وصانع العالم لا يوصف باللون والطعم والرائحلة والحرارة والسرودة والرطوبة واليبوسة، لأن الألوان والطعلوم والحرارة والسرودة والروائح والطبائع الأربعة أعراض تحل في الجواهر، فإذا نفينا كونه عرضا وكونه محلا للأعراض ينتفى جميع نلك " (٢٨)

ويمكننا تعريف الجوهر ولواحقه بس " فإن قيل ما حد الجوهسسر وما حقيقة العرض ؟ قلنا الجوهر قد ذكرت له حدود شتى غير أنسا

نقتصر على ثلاثة منها فنقول: الحرر المتحيز، وقيل الجوهر ماله حجم، وقيل الجوهر ما يقبل العرض، فأما العرض فقد قيل: ما يقوم بالجوهر، وقيل ما يطرأ على الجواهر كالألوان والطعوم والروائل والعلوم والقدر والإرادات الحادثة وأضدادها والحياة والموت ،وقيل العرض ما يستحيل عليه البقاء " (٢٩).

ونفى لحقوق الأعراض بالذات الإلهية يمثل تنزيها لهذه السذات المقدسة عن الحدوث والمشابهة، حيث نعلم أن العرض - لغويه -هو ما يكون بعد عدم، ولا يستمسر طويسسلا، ففسى القسرآن الكريم " هذا عارض ممطرنا " (٣٠)، وهذه الآية الكريم إنما تصسف السحاب الذي لا يدوم طويل زمن، وأيضا قالوا: الدنيا عرض حاضر يأكل منه البر والفاجر، وقد تم نفي لحقوق الأعراض بالذات الإلهية بناء على أن هذه الذات ليست جسما، لأن العرض- كلاميا - هو ما يكون وجوده عرضا، أي يكون حدوثه في الوجود مرهونا ببقاء الجسم الذي يعرض فيه، ولذلك فالعرض حادث وليس موجــودا لا بذاته ولا لذاته، كما أنه يتم نفى لحقوق الأعراض عن الذات الإلهية المقدسة لأن الأعراض لها ما يضادها، وبالتالي يجب نفي الأعراض عن الله تعالى لأن هذه الأعراض لو لحقت بالذات الإلهية لأصبحت هذه الذات محلا للصفات المتضادة، وهذا باطل. كما أن الأعسراض حادثة، وما يلحق به الحادث لا بد أن يكون حادثًا مثله، لأن القائم بالحوادث حادث مثلها، وقد سبق ودللنا علسى أن الهذات الإلهيسة قديمة (٢١)، وهذا يعنى ضرورة القول بمخالفة الله تعالى للحيوادث، حيث لا يصح لمحدث أن يلحق بالذات الإلهية، لأن ذلك سيعتبر قولا

بحدوث هذه الذات المقدسة ... وهذا قول بـــاطل، لان كـل مـا يوصف بالحوادث لا يمكن أن يكون قديما " (٣٢).

والعمدة في نفي الحوادث عن الله تعالى ، الآية الكريمة "ليس كمثله شيء "("")، حيث نعلم تفسيرها "ليس كمثله شيء : أي ليس مثله شيء يزاوجه ويناسبه، والمراد من مثله ذاته ،كما في قولهم: مثلك لا يفعل كذا على قصد المبالغة في نفيه عنه، فإنسه إذا نفي عمن يناسبه ويسد مسده كان نفيه عنه أولى ،ومن قال الكاف فيه زائدة ،لعله عنى أنه يعطي معنى ليس مثله، غيسر أنه أكسد لما ذكرناه، وقيل مثله صفته أي ليس كصفته صفة " ("").

إن الله تعالى لا بد وأن يعتقد في كونه مخالفا للحوادث ، لأنه نو "صح اتصافه بمحدث، صح اتصافه به أزلا، إذ نو قبل ذاته صعة محدثة لكان ذلك القبول من لوازم ذاته، أو منتهيا إلى قابلية دفعا للتسلسل، فلا ينفك عنه ،وصحة الاتصاف متوقفة على صحة وجود الصفة توقف النسبة على المنسوب إليه، فيصبح وجود الحادث أزلا، وهذا محال ،فثبت بهذا أن كل أزلى لا يتصف بالحوادث "(").

وهناك من الفرق الكلامية ما يرى غير رؤية المغزنوي التي تقف الى جانب عدم جواز لحقوق الحوادث بالذات الإلهيسة المقدسة، فالكرامية – مثلا – ترى جواز قيام الحسوادث بسذات الله تعسالى، وتؤسس رأيها هذا لسببين:

الأول :قولهم بأن خلق العالم بعد عدم يدل على حدوث صفة " الخلق " لله تعالى ، لأن العالم كان غير موجود ثم صار موجودا ، مما يعنى - في رأيهم - أن الله تعالى لم يكن خالقا ثم أصبح خالقا ("").

لكن هذا القول من الكرامية يدل على الفهم الصحيح لمعنسى التغير، وهل هو متعلق بالخالق تعالى،أم بالمخلوق فالتغير " تم هنا في الإضافة وليس في الذات نفسها ولا في الصفة ،ذلك لأن القدرة الإلهية غير القدرة البشرية الحادثة، فقدرته تعالى ليست تتعلق بزمان، بمعنى أنها لا تتغير — من خلال فعلها — بتغير الزمان، فكل أفعالها لا تختص بزمان معين، فليس لهذه القدرة ماض وحساضر ومستقبل، وكل مقدورات القدرة الإلهيسة ثابتة — أبد الدهر وحدوث هذه المقدورات في زمن معين إنما هو تغير في المقدور، ذلك التغير الذي لا يوجب تغيرا في الذات ولا في الصفة، بل فسي ذلك التغير الذي لا يوجب تغيرا في الذات ولا في الصفة، بل فسي الإضافة فقط " (٢٧).

الثاني: قولهم إن الصفات لها أن تقوم أو تلحق بالذات الإلهيسة المقدسة، وهذا القول من جانبهم يعد مغايرا للفهم السوي لمعنسى الكمال، وذلك لتنزيه الله تعالى عن الانفعال (٢٨).

والله تعالى عند الغزنوي ليس جسما بأي معنى من المعاني، مما يعني القول بتنزيه الله تعالى، وهذا موقف من الغزنوي ضد فسرق المشبهة والمجسمة بداية من مقاتل بن سليمان، الذي أعلن القول بالتشبيه والتجسيم متأثرا في ذلك بالإسسرائيليات وغيرها من العوامل الفكرية والبيئية، انتهاء باليونسية أتباع يونس بن عبد الرحمن القمي، مرورا بالهشامية أتباع هشام بن الحكم، وأتباع أبي منصور العجلي، والبياتية أتباع بيان بن سمعان، والسبأية أتباع عبد الله بن سبأ (٣٩).

إن القول بالجسمية بقدر ما يبتعد بصاحبه عن معنى التسريسه الخالص الله تعالى، يقترب به - بصاحبه - ليكون في صف واحسد مع عباد الأصنام (1).

إن الاعتقاد الصحيح لا بد وأن يقوم على أساس أن الله تعسالى" واحد ليس كمثله شيء، وأنه ليس بجسم، ولم يكن جسما فيما لسم يزل، ولا يكون جسما فيما لا يزال، والدليل على ذلك أن الله تعالى قادر لذاته، كان قادرا لذاته فيما لم يزل، ويكون قادرا لذاته فيما لا يزال، ولا يجوز خروجه عنها بحال من الأحوال، فلا يجوز أن يكون الله تعالى جسما في أي حال من الأحوال أصلا والبتة " ('').

والله تعالى عند الغزنوي ليس محلا للألوان والطعوم والروائح ، وما يجري مجراها، وذلك قول صحيح ، لأن الله تعالى لا تقوم به الأعراض المحسوسة، وذلك مما تقضي به العقول ، تأسيسا على أن اللون أو الطعم أو الرائحة جنس يضم تحته أنواعا، وهذه الأنسواع ليس منها ما يجب إيجابه وما يجب نفيه، بمعنى أنها أنواع ليسس منها نوع أفضل من نوع ، فهي أنواع ليست تفيد وصفا بالكمال أو ضده ، والله تعالى غني عن أي من هذه الأنواع، فإذا جساز غناه تعالى عن بعضها، جاز غناه تعالى عنها جميعا، وفي ذلسك جساء القول " اللون جنس تحته أنواع، وليس بعضها بالنسبة إلى بعسض صفة تقصان، وأيضا فإن الفاعلية لا تتوقف على تحقق شيء منها، وإذا كان ذلك كذلك لم يكن الحكم بثبوت البعض أولى من الباقي، فوجب أن لا يثبت شيء منها "(٢٠).

و- نفي الجهة عنه تعالى: لم كس الجهات الست مخلوقة حادثة، وجب نفي أن يكون الله تعالى في جهة ما، لأنها حادثة، ومسن ثم فالحادث لا يحوي القديم - سبحانه - لكونه - أي القديم - خالق ،ولكونها - أي انجهات - مخلوقة، وفي ذلك جاء القول صانع العالم ليس في جهة، ولا تحويه الجهات الست، لأسها حادثة، وهو الذي خلقها ،فلو صار مختصا بجهة بعد ما خلقها لكان يتخصص بمخصص، وذلك باطل (آئ) و الفظ الجهة قسد يراد به ما هو موجود، وقد يراد به ما هسو معدوم، ومسن المعلوم أنه لا موجود الا الخالق والمخلوق، فإذا أريد بالجهسة أمر غير الله تعلى كان مخلوقات، تعالى الله عسن ذلك، وإن أريد بالجهة أمر عدمي وهو ما فوق العالم، فليس هناك إلا الله وحده، فإذا قبل إنه في جهة لهذا الاعتبار فهو صحيح، ومعناه أنه فوق العالم حيث انتهت المخلوقات، فهو فوق الجميع عسال عليه " (ئ؛).

ومن ناحية أخرى فمعنى الجهة رهن بالإنسان نفسه ببمعنسى أن الجهات الست خلقها الله تعالى كنتيجة لخلق الإنسسان، فالجسهات الست: إما فوق وإما أسفل وإما يمين وإما شمال وإما قدام وإمساخلف ،وهذه الجهات خلقها الله بواسطة خلق الإنسان، لأنه تعسالى خلق له – أي الإنسان – طرفين، أحد هذين الطرفين ما يقف بسه على الأرض وهو رجلاه، والطرف الآخر أعلسى الإنسسان وهو الرأس، ونتيجة لخلق الإنسان هكذا: أحدث الله جهة التحت وجهسة

الغوق، فالأولى تقابل الرجل، والثانية تقابل الرأس. والله تعالى خلق للإنسان يدين: واحدة أقوى من الثانية - في الغالب الأعم - وهي اليمين، والثانيية الشمال، ونتيجة لخلق الإنسان هكذا: أحدث الله اليمين والشمال، والله تعالى خلق للإنسان جانبين، واحد يتحرك إليه وهو القدام، وآخر يقابله وهو الخلف ("")، وأو أن الله تعالى " لم يخلق الإنسان بهذه الخلقية، بل خلقه مستديرا كالكرة، لم يكن لهذه الجهات الست وجود البتة " ("").

ويجمل لنا أبو حامد الغزالى نفي الجهة عن الله تعالى فيقسول " فكيف كان في الأزل مختصا بجهة ،والجهة حادثة ؟، أو كيف صلا مختصا بجهة بعد أن لم يكن ؟ ،تعالى الله عن أن يكون له فوق ،إذ تعالى أن يكون له رأس، والفرق عبارة عما يكون من جهة الرأس. وتعالى الله عن أن يكون له تحت ،إذ تعالى أن يكون لسه رجل ، وتعالى الله عن أن يكون له تحت ،إذ تعالى أن يكون لسه رجل ، والمنت عبارة عما يلي الرجل . وكل ذلك مما يستحيل في العقل ، ولأن المعقول من كونه مختصا بجهة أن يختص بحيز اختصاص الجواهر ،أو يختص بالجواهر اختصاص العرض ،وقد ظهر الستحالة كونه جوهرا أو عرضا ،فاستحال كونه مختصا بالجهسة. وأما رفع الأيدي عند السؤال إلى جهة السماء فهو لأنسها قبلة الدعاء، وفيه أيضا إشارة إلى ما هو وصف للمدعو مسن الجسلال والكبرياء بقصد جهة العلو على صفة المجد والعلاء، فإنه تعسالى فوق كل موجود بالقهر والاستيلاء " (٢٠٠).

٢- الاستواء: صفة الاستواء تعد من الصفات التي اختلف فيها
 قول المتكلمين تبعا لموقفهم العقدي والفكري ، فمنهم من أثبتها

معتمدا على أدلة سمعية (^1) ،ومنهم من تأول هـــذه الأدلــة - نفسها – فجعل الاستواء لا ينصرف إلى المفهوم الحرفي،بل إلى معنى السيطرة(11):

فمن الأدلة السمعية التي اعتمدها الغزنوي ،ومن أخذ بالمفهوم الحرفي لظاهر السمع :قوله تعالى " الرحمه على العرش الحرفي لظاهر السمع :قوله تعالى " الرحمه على العرش استوى "(،) ،حيث يقول فيها ابن كثير " للناس في هذا المقام مسلك السلف الصالح من مقالات كثيرة ،وإنما نسلك في هذا المقام مسلك السلف الصالح من أئمة المسلمين ،وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله تعالى ،فإن الله تعالى لا يشبهه شيء من خلقه " (۱۵) .

وفي هذا المعنى جاء قول الغزنوي " استواؤه على العرش حق وصدق ،ونحن نؤمن به ونعتقده على الوجه الذي أراد ,ولا نشتغل بكيفيته " (٢٠) ،ويزيد أبو حامد الغزالي هذا الكلم المجمل عند الغزنوي وضوحا ... فيقول " العلم بأن الله تعالى مستو على عرشه بالمعنى الذي أراده الله تعالى بالاستواء ،وهسو الدي لا ينافي الكبرياء ،ولا يتطرق إليه سمات الحدوث والفناء " (٢٠) ،وفي نفس المعنى جاء القول " العبد إذا أيقن أن الله تعالى فوق السماء ،عال على عرشه بلا حصر ولا كيفية ،وأنه الآن في صفاته كما كان في قدمه ،كان لقلبه في صلاته وتوجهه ودعائه ،ومن لا يعرف ربسه بأنه فوق السماء على عرشه فإنه يبقى ضائعا " (٢٠) .

لكن من تأولوا آية الاستواء ،فقد اعتبروا الأخذ بحرفية الآيـــة الكريمة سوف يؤدي إلى التجسيم ،وبالتالي فقــد فـهموا معنــى

الاستواء بمعنى الاستيلاء والغلبة، وقالوا إن ذكر العسرش هنسا يرمز إلى الملك ،وقد جاء ذكر العرش بالذات لعظمته ،وبالتسالي يكون فهم هذه الآية: إن الله تعالى قد استولى وغلب على الملك بالخلق والتدبير، وأنه تعالى ما دام قد استولى على العرش فيكون استيلاؤه على غيره أولى ،نظرا لأن العرش هو الأعظم ،ومن ملك الأعظم فقد ملك الألنى (٥٠)، ويشرح الغزالي هذه المعاني بقوله "الاستيلاء كما قال الشاعر: قد استولى بشر على العراق من غيير سيف ودم مهراق. واضطر أهل الحق إلى هذا التأويل لأنه لو تبوك على ظاهره للزم منه المحال، فكذا الاستيلاء، لو تبرك على الاستقرار والتمكن لزم منه كون المتمكن جسما مماسا للعرض، إما مثله أو أكبر منه أو أصغر، وذلك محال، وما يؤدي إلى المحال فهو مدال " (٥٠).

7- الحياة والقدرة: في هذه الجزئية يقول الغزنسوي " صانع العالم حي بحياة أزلية ، لا بروح بداخله ولا نفس يخرج منه ، لأن وجود هذا العالم البديع صنعته لا يتصور إلا من حي فادر " (٥٠) ، ويقول أبو حامد الغزالي " الله تعالى حي قادر جبار قادم، لا يعتريه قصور ولا عجز، ولا تأخذه سنة ولا نوم ، ولا يعارضه فناء ولا موت ، وأنه ذو الملك والملكوت والعزة والجبروت، لسه السلطان والقهر والخلق والأمر، السسموات والأرض مطويات بيمينه، والخلائق مقهورون في قبضته، وهو المتفرد بالخلق والاختراع ، المتوحد بالإيجاد والإبداع " (٥٠) .

مما سبق يتضح لنا أن الكلام سيكون عن صفتي الحياة والقدرة، وهاتان الصفتان بينهما صلة وثيقة. فلا ضرورة تقديم الكلام فله صفة الحياة ،ذلك لأنه "من غير المعقول صفة القدرة قيل الكلام في صفة الحياة ،ذلك لأنه "من غير المعقول تصور القادر غير حي، وقد يكون الحي غير قادر، ذلك لأن القدرة صفة تصف القادر وغير القادر " (١٠)، ومن ثم " فإن كون الله تعالى حيا لا يمكن أن يعلم إلا بعد أن نعلم كونه قادرا، فالقديم إذا كان قادرا يجب أن يكون حيا " (١٠).

وهناك تدليلات لبيان العلة في تقديم الكلام في صفة القدرة على الكلام في صفة الحياة " فإن العلم بأن الله تعالى قادر يستدل عليه بالفعل أو بصحته، وأما ما عدا ذلك من صفاته تعالى، فمما لا يحصل العلم به ابتداء، وإنما يحصل العلم به بعد العلم بكونه قادرا، أما كونه موجودا فلا يصح أعنم به ما لم يعلم كونه قادرا، شم يستدل بكونه قادرا على كونه موجودا بأن يقال: إن القادر له تعلق بالمقدور، والعدم يمنع التعلق، وكذلك كونه حيا، لا يمكن أن يعلم إلا بعد العلم بكونه قادرا. فالقديم إذا كان قادرا يجب أن يكون حيا"(١٠).

أما التدليل على كونه تعالى قادرا ،فبالنظر إلى المعقولات في الأكوان - وهي حادثة - نعلم أنه تعالى قادر، فهذا العالم اختار له الله تعالى أن يكون فكان، فمما لا يعقل أن يوجد العالم نفسه، وإلا لكان قديما، ولما كنا قد أثبتنا الله تعالى وحده قديما، فإن كون العالم بعد أن لم يكن يعد دليلا على قدرة الله تعالى.

وأيضا فلكون العالم حادثا فهو يحتاج إلى محدث يحدثه، وهذا المحدث هو الله تعالى، ومن ثم فإن " إثبات القادرية لله تعالى مبني على حدوث العالم، وإبطال حوادث لا نهاية لها " (١٢).

وأيضا فلكون العالم متقنا محكما، يعد دليلا على قدرة الله تعالى ، لأن الناظر إلى فعل ما فرآه متقنا محكما، لا بد أن يعلم أن فاعلمه قادر ، لأن غير القادر لا يتقن فعلا ولا يحكمه، فالقادر هو " ما يصح أن يصدر منه الفعل على وجه الصحة والإتقان والإحكمام " (١٣) ، وفي هذا جاء قول الغزنوي " صانع العالم قادر بقدرة كاملة ولأن حصول الأفعال المحكمة المتقنة لن يتصور وجودها إلا عن قلدر قدير " (١٤) ، وهذا معناه أن الفعل الدال على قدرة الله تعمالي لمعتان:

الأولى: أنه تعالى أوجد الفعل ،ليس لأنه قادر عليه وقت الفعل ،بل لأنه تعالى قادر عليه حتى قبل وقوع الفعل .

الثانية: أن الفعل الصادر عن الله تعالى ليس هو أي فعل بل هـو الفعل الواقع على وجه الصحة ،والصحة يقصد بها - كلاميا - أن يكون الفعل غير عبثى ،وأن يكون متقنا محكما .

أما الكلام في صفة الحياة ،فالعمدة فيه قوله تعالى " الله لا إله إلا هو الحي القيوم، لا تأخذه سنة ولا نوم "(٥٠) ،وهذا معنهاه أن الله تعالى قد " نفى السنة والنوم عن ذاته المقدسة، وهذا دليه على كمال حياته وقيوميته، ومن التفرقة بين الله تعالى وبين خلقه مها يتصف به عز وجل دون خلقه ،فمن ذلك أنه تعالى حي لا يموت . لأن صفة الحياة الباقية مختصة به تعالى دون خلقه ،فإنهم يموتون.

ومعنى أنه قيوم لا ينام ،إذ هو مختص بعدم النصوم والسنة دون خلقه، فإنهم ينامون، وفي ذلك إشارة إلى أن نفي التشبيه ليسس المراد منه الصفات، بل هو سبحانه موصوف بصفات الكمال لكمال ذاته ،فالحي بحياة باقية لا يشبه الحي بحياة زائلة " (١٦) .

وفي تفسير هذه الآية الكريمة يقول ابن كثير "قوله لا إلسه إلا هو، إخبار بأنه المتفرد بالإلهر لجميع الخلاق. الحي القيسوم ،أي الحي في نفسه الذي لا يموت أبدا القيم لغيره ،فجميع الموجسودات مفتقرة إليه، وهو غني عنها، ولا قوام لها بدون أمره. لا تساخذه سنة ولا نوم، أي لا يعتريه نقص ولا غفلة ولا ذهول عن خلقه ،بل هو قائم على كل نفس بما كسبت، شهيد على كل شيء، لا يغيسب عنه شيء، ولا يخفى عليه خافية، ومن تمام القيومية أنه لا يعتريه سنة ولانوم ،فقوله لا تأخذه سنة أي لا تغلبه سنة وهسي الوسسن والنعاس، ولهذا قال ولا نوم، لأنه أقوى من السنة " (١٧).

وإثبات صفة الحياة إنما يقوم على الإيمان بأنه تعالى قادر، حيث إن القدرة لا تكون إلا للحي، ومعنى هذا أن القول بالحياة قام على التسليم بالقادرية لله تعالى، فالله تعالى موصوف بالحياة، وهذا معلوم بالضرورة، ولم ينكره أحد ممن اعترف بكونه قادرا ، في ان كون القادر حيا ضروري "(٦٨).

وإلى نفس هذا المعنى يشير أبو الحسن الأشمعري بقوله " لا يجوز أن تحدث الصنائع إلا من قادر حي، لأنه لو جاز حدوثها ممن ليس بقادر ولا حى الم ندر لعل سائر ما يظهر من النساس يظهر

منهم وهم عجزة موتى، فلمسا استحال ذلك دلت الصنائع عنسى أن الله حى قادر " (١٩) .

ويمكن التدليل - بطريق آخر - عنى كونه تعالى حيا ،بقياس الغائب على الشاهد، حيث " إنه من المعلوم أنه في الشاهد الحكم على أحد بالقدرة لا بد وأن يمر عبر معرفته حيا ،فنحكم على الغائب بأنه حي إذا عرفناه قادرا " (٧٠).

٧ - العسلم: يذهب الغزنوي إلى الاعتقاد بأن الله تعالى عسالم، وعلمه كامل تام، وأن ما سواه تعالى معلوم، كما أن الله تعللى موصوف بالعلم بحيث لا يصح - مطلقا - وصفه بضده الصفة، وهذا ما نفهمه من قول الغزنوي "صانع العالم عسالم بجميع المعلومات كليتها وجزئيتها، ولا يعزب عن علمه متقلل ذرة في السموات العلا، ولا في الأرضين السفلى، لأنه لو لسميكن عالما لكان موصوفا بضده وهو الجهل، وذلك نقص، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا " (١٧).

ونفس هذا المعنى يذهب إليه الغزالي في قوله " الله عالم بجميع المعلومات، محيط بما يجري من تخوم الأرضين إلى أعلى السموات، وهو عالم لا يعزب عن علمه متقال ذرة في الأرض ولا في السماء، بل يعلم دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء، ويدرك حركة الذر في جو السهواء ،ويعلم السر وأخفى، ويطلع على هواجس الضمائر، وحركات الخواطر، وخفيات السرائر، بعلم قديم أزلى لم يزل موصوفا به في أزل الآزال، لا بعلم متجدد حاصل في ذاته بالحلول والانتقال " (٢٠) .

ويمكن البرهنة على كون الله تعالى عالما بناء على الآتي:

١-الله تعالى حر مختار، وهو لا يجبر على شيء، ولا يكره على شيء ،وبالتالي فالله تعالى لا يتوجه بفعله إلى ما ليس معلوما، لأن التوجه إلى ما ليس معلوما إنما يكون من المكره المجسبر الذي تدفعه أسباب لا يقوى على دفعها أو ردها ،إلى فعل مسالا يعلمه لمكن الله تعالى حر مختار ،ومن ثم فهو تعالى يتوجسه بفعاسسه إلى ما هو معلوم ومتصور (٧٧).

1- أن كل أفعال الله تعالى متقنة ، وبالتالي فهي تدل على علم فاعلها ... وهو الله تعالى، لأن الفعل المتقن الواقع علي سبيل الاستمرار، لا يصح أن يكون عن عاجز ولا عن جاهل، وبالتسالي فإن هذا الفعل المتقن المتواتر يدل على علم فاعله ،وبالتالي " فيان من تأمل أحوال المخلوقات وتفكر في تشريح الأعضاء ومنافعها وهيئة الأفلاك والكواكب وحركاتها ،علم بالضرورة حكمة مبدعها "(٧٤) .

وهذا معناه أن كل من كانت أفعاله محكمة متقنة ،فهو عالم ،لأن هذا الإتقان والإحكام لا يصدران عمن لا علم له.

إن الاستدلال - هنا - قام على أساس الاعتقاد بكون أفعسال الله تعالى متقنة محكمة غاية الإتقان والإحكام ،وكل من كان فعله على هذا الشكل لا بد وأن يكون عالما ،وبالتالي يصح القسول بأن الله تعالى عالم بما يفعل، ومن ينظر إلى المخلوقات بما هي عليه مسن دقة وترتيب ،لا يشك أن خالقها عالم (٥٠).

ويمكننا الاستدلال سمعا على كمال علم الله تعالى .كما أمكننا ان نستدل على هذا الكمال عقلا ،فقوله تعالى في سورة الحشر: آبية رقم ٢٢ " هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة "، وقوله تعالى في سورة فاطر: آية رقم ١١ " وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه " ،وقوله تعالى في سورة المجادلة: آية رقم ٧ " ألم تسر أن الله يعلم ما في السموات وما في الأرض " ،وقوله تعالى في سورة يونس: آية رقم ١٢ " ما يعزب عن ربك مثقسال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين " ... كل هذه الآيات الكريمة تدل على كمال على م الله تعالى وشموله كل نواحى مخلوقاته.

وعلم الله عند الغزنوي كما شمل الكليات ،فقد شمل الجزئيسات كذلك ، لأن عدم علم البعض يدل على العجز، والله تعالى موصوف بالكمال ،فلا يوصف بالعجز، وبالتالي يوصف سبحانه وتعالى بالعلم الشامل (٢٦).

همـــا صفتا مدح وكمال ،ونفيهما نقص تعالى الله عن ذلك (^^).

وهاتان الصفتان لا يد من إثباتهما لله تعالى ،على وجه الشمول والإطلاق، فالله تعالى "سميع بصير ،يسمع ويرى، لا يعسزب عسن سمعه مسموع وإن خفي ،ولا يغيب عن رؤيته مرنسي وإن دق، ولا يحجب سمعه بعد ، ولا يدفع ويته ظلام ،يرى مسن غسير حدقة وأجفان ،ويسمع من غير أصمخة وأذان،إذ لا تشبه صفاته الخلق كما لا تشبه ذاته ذوات الخلق"(٢٩).

مما سبق يتبين لنا أن أدلة العقول تدل على كون الله تعالى سميعا بصيرا، لأن " الحي إن لم يتصف بالسمع والبصر كان ناقصا، ولما كانت حياة الله تعالى أكمل حياة، فلا بد وأن يكون سميعا بصيرا (^^).

ونستطيع – بناء على ما مضى – أن نؤكد وجود ارتباط وثيسق بين كون الله تعالى حيا وبين وجوب اتصافه بالسمع والبصر ، لأن حياة الله تعالى أتم وأكمل حياة، لأنه لا يمكن تصور أن يكون كلمل الحياة وتامها غير سميع أو غير بصير (١٠)، وما يجب أن نؤكسده هنا – كما جاء في نص الغزالي – أن السمع والبصر بالنسبة لله تعالى لا تحتاجان إلى آلات، حيث إن " العقل دل على استحالة إدراكه تعالى بالآلات الجسمانية، فالسمع والبصر في حقه تعالى لا يكون بآلات جسمانية، فالسمع والبصر في حقه تعالى لا

٩ - الرؤيسة: الكلام في رؤية الله تعالى يعد واحدا من الأمسور
 التي كانت محل خلاف كبير بين المتكلمين ،حيث انقسم لمنكلمسور

قسمين: منهم من جوز رؤية الله تعالى في الآخرة لا في الدنيسا ، ومنهم من نفى هذه الرؤية في الحالين:الدنيا والاخرة .وقد استدل كل فريق لصحة رأيه بادلة نقلية واخرى عقلية.

ونستطيع – من جانبنا – القول بأن عمدة الآيات القرآنية التسي اعتمدها مجوزو الرؤية في الآخرة قول الله تعالى " وجوه يومئينا ناضرة إلى ربها ناظرة " (() ، وفي هذه الآية القرآنية الكريمة جاء قول أبي حامد الغزالي " العلم بأنه تعالى مع كونيه منزها عسن الصورة والمقدار ،مقدسا عن الجهات والأقطار ، مرئيسي بسالعيون والأبصار في الدار الآخرة : دار القرار ،لقوله تعالى وجوه يومئن ناضرة إلى ربها ناظرة ،و لا يرى في الدنيا تصديقا لقوله تعالى لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار ،ولقوله تعالى في خطاب موسى عليه السلام لن تراني " (()) ، كما جاء في نفس هذه الآية الكريمية قول الغزنوي " صاتع العالم مرئي بالعيون في الدار الآخرة بالعيون الناظرة ، من غير إحاطة ولا كيفية ولا نهاية " (()) .

ويقدم لنا نفس الدليل - مصحوبا بردود على منكري الرؤية - أبو الحسن الأشعري في قوله " إثبات رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة لقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة : يعني مشرقة. إلى ربها ناظرة : يعنى رائية " (١٠٠).

وهذا الدليل السمعي - نفسه - يتخذه القائلون بنفي الرؤية دليلا على هذا النفي ،بعد تأويل النص القرآني الكريم ،حيث فهم هـؤلاء أن النظر هو تقليب حدقة العين الخالية من الآفات اتجاه ما يــراد رؤيته طلبا للرؤية ،بينما الرؤية هي تمام توجه حاسة الرؤية نحـو

ما يراد رؤيته، فيتم الإبصار ،وبذلك ربما ينظر الواحد منا لكنسه لا يبصر، ومن هنا لا يكون النظر هو الرؤية، والعرب يقولون: نظرت إلى الهلال ولم أره ،كما أن قوله تعالى" فنظرة إلى ميسرة " (^^) معناه: ليس الرؤية بالعين ،لكن يعني انتظار الفرج بعد العسر (^^)، والحال هو من ناحية فهم قول الله تعالى " فناظرة بما يرجع المرسلون " (^^)، ومعناه: انتظار أخبار يحملها رسل بلقيس مسن سليمان عليه السلام، حيث أرسلتهم إليه بهدية (^٠).

ويقدم لنا الأشعري رأيه في الرؤية قبولا من جانبه ... فيقسول " لا يخلو النظر من وجود نحن ذاكروها:

إما أن يكون الله سيحان عنى نظر الاعتبار، لقوله تعالى " أفسلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت" (١١) .

أو يكون عنى نظر الانظار، لقوله تعالى " مسا ينظرون إلا صيحة واحدة " (٩٢).

أو يكون عنى نظر التعطف، لقوله تعالى ولا ينظر إليهم يسوم القيامة «(٩٢).

أو يكون عنى نظر الرؤية.

ولا يجوز أن يكون الله عز وجل عنى نظر التفكر والاعتبار ، لأن الآخرة ليست بدار اعتبار، ولا يجوز أن يكون عنى نظر الانتظار ، لأن النظر إذا ذكر مع الوجه فمعناه نظر العينين اللتين في الوجه، وأيضا فإن نظر الانتظار لا يكون في الجنسة، لأن الانتظار معه تنغيص وتكدير، وأهل الجنة في ما لا عين رأت ولا أذن سمعت من العيش السليم والنعيم المفيم، وبالتائي فهم ليسوا منتظرين. لاسهم

كلما خطر ببالهم شيء أتوا به مع خطورة ببالهم ،ولا يجوز أن يكون نظر تعطف ، لأن الخلق لا يتعطفون على خالقهم، ومن تسم لا يكون سوى القول بأن معنى الآية : هو رؤية الله تعالى " (٩٤).

يقول الغزنوي مدللا على جواز الرؤية ،من خلال دليل عقليي " إن المجوز للرؤية أن الله تعالى موجود ،فتبت رؤيته ضرورة "(١٠).

ويبين الشهرستاني هذا الدليل فيقول " إن كل موجود يصـــ أن يرى هأن المصحح للـرؤية إنما هو الوجــــود، والبـاري تعالى موجود فيصح أن يرى " (١٠) .

وأيضا نجد نفس المعنى عند أبي حامد الغزالى "إن الله سيحانه وتعالى مرئي لوجوده ،فكل موجود واجتب أن يكون مرئيا ،فكذلك الله تعالى" (10).

وهناك أيضا فليل آخر يقول به القائلون بجواز الرؤية ،وهـو" مما يدل على أن الله تعالى يرى بالأبصار قول موسى عليه السلام: رب أرني أنظر إليك (^^)، ولا يجوز أن يكون موسى عليـه السلام، وقد ألبسه الله تعالى جلباب النبييـن وعصمـه ممـا عصـم بـه المـرسلين ،قد سأل ربه ما يستحيل عليه، فإذا لم يجز ذلك علـى موسى عليـه السلام علمنا أنه لم يسأل الله مستحيلا، وأن الرؤيـة جانزة علــى ربنا تعالى (¹¹).

ودلیل آخر علی جواز الرؤیة "أن الله تعالی یری الأشسیاء وإذا كان الله تعالی للأشیاء رانیا فلا یری الأشیاء من لا یری نفسسه، وإذا كان لنفسه رائیا الجاز أن یرینا نفسه ، وذلك أن من لم یعلسم نفسه لا یعلم الأشباء فلما كان الله تعالی عالما بالأشباء كان عالما

بنفسه ، فكذلك من لا يرى نفسه لا يرى الاشياء ،ولما كان الله عز وجل رائيا للأشياء كان رائيا لنفسه ،وإذا كان رائيا لها فجاز أن يعلمناها " (١٠٠) .

ويعتمد القائلون بنفي الرؤية على دليل سمعي ،هو قوله تعالى " لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير "(۱۰۰) ، وهذه الآية الكريمة اعتمدها القائلون بجواز الرؤية ،لكن ليس على أنها تمنع الرؤية ... هكذا بإطلاق ،بل على أساس القسول بمنع الرؤية – فقط – في الدنيا (۱۰۰) ، لكن القائلين بنفي الرؤية يذهبون إلى تأويل هذه الآية الكريمة، وبالتالي يقولون بنفي الرؤيسة مسن منطلقات فهمية :

منها: أن النفي في هذه الآية الكريمة جاء في سياق المسدح ، بمعنى أن الله تعالى قد مدح نفسه حين نفى الرؤيسة عسن ذاتسه المقدسة ،وهذا المدح راجع إلى انذات نفسها ،وبشكل عام ،بمعنسى أنه يعم كل وقت ، وكل شخص،وبالتالي إذا كان النفي مدحا فسإن الإثبات يعد نقصا(۱۰۳).

ومنها: أن الإدراك عندما يقترن بالبصر يكون معناه الرؤيسة، والآية الكريمة نفت الإدراك ،أي نفت الرؤية (١٠٠٠).

لكن هذه المنطلقات القهمية يرد عليها القائلون بجواز الرؤيسة ، بأن هذه الآية الكريمة قد تعني أنه لا تدركه الأبصار في الدنيسا ، وتدركه في الآخرة، لأن رؤية الله تعالى أفضل اللسدات ، وأفضسل اللذات لا تكون إلا في أفضل الدارين (١٠٠٠) ، كما يمكسن أن يكون معناها أن الله تعالى إنما أراد بقوله تعالى لا تدركه الأبصار : أي لا تدركه أبصار الكافرين المكذبين ، وذلك لأن كتاب الله تعالى يصسدق

بعضه بعضا ،فلما قال في آية أخرى إن الوجوه تنظر إلى ربها يوم القيامة ،وقال في آية أخرى إن الأبصار لا تدركه ،علمنا أنه إنما أراد أبصار الكافرين (١٠٠٠).

ويقدم القائلون بنفي الرؤية دليلا عقليا يتمثل في قولهم "إن المواحد منا لا يرى الشيء إلا بالحاسة ،وهذا معناه أن يكون المرئي مقابلا للرائي أو حالا في مقابل أو في حكم المقابل ،والله تعالى لا يجوز أن يكون كذلك (۱۰۰) ،لكن رد القائلين بجواز الرؤية يتمثل في قولهم "إن الله تعالى كما يجوز أن يرى الخلق وهو تعالى ليس في مقابلتهم ،جاز أن يراه الخلق من غير مقابلة ،تماما كما جياز أن يرى كذلك " (۱۰۰).

ومن السمعيات التي يستدل بها القائلون بجواز الرؤية "روايسة الجمأعات من الجهات المختلفة عن رسسول الله صلسى الله عليسه وسلم، أنه قال :ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضارون في رؤيته . والرؤية إذا أطلقت إطلاقا ومثلت برؤية العيان ،لم يكن معناها إلا رؤية العيان. ورويت الرواية من طرق مختلفة عديدة ، رواتها أكثر من عدة خبر الرجم، ومن عدة من روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا وصية لوارث، ومن عدة رواة قول الرسول صلى الله عليه وسلم : لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها . وإذا كان الرجم سننا عند القائلين بعد جواز الرؤية، كانت الرؤية أولسى أن تكون سنة ،لكثرة رواتها ونقلتها " (١٠٠١).

وهكذا ... بينت لنا مجموعة أسس أقام عليسها جمسال الديسن الغزنوي مفهومه حول أصول الإيمان ، بينت لنسا كيسف استمد

الغزنوي هذا المفهوم من أدلة سمعية وأخرى عقلية ،الأمر السذي يجعله من الذين يعتد بهم في هذا المجال .

هواعش الدراسة

- (۱) عبد المحي بن عبد الحميد الشيخي البغدادي : شرح العقيدة الطحاويسة .المكتب الإسلامي بيروت ۱۳۹۱هـ طاعت ٢٥
 - (۲) سورة إبراهيم :آية رقم ۱۰
- (٣) جمال الدين الغزنوي :أصول الدين .تحقيق عمر وفيــق الداعــوق دار البشسائر
 الإسلامية . بيروت ١٩٩٨م ط١ص٥٩٠ :٣٣
 - (٤) المصدر السابق :ص ٢٥،٦٤
- (٥) ناصر الدين البيضاوي :طوالع الأتوار من مطالع الأنظار .تحقيق عباس سليمان ... دار الجيل ميروت ١٤١١هـ ط١ص١٧٤
- (٦) أبو بكر الباقلاتي :التمهيد والرد على الملحدة والرافضة والخوارج والمعتزلة دار
 الفكر العربي .القاهرة .ص ٢١
 - (٧) سورة الأنبياء :آية رقم ٢٢
 - (A) سورة المؤمنون :آية رقم ٩٠
- (٩) الإمام مسلم :صحيح مسلم .تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .دار إحياء الستراث العربي .بيروت .ج ٤ص٩ ٢٢٨٩ حديث رقم ٢٩٨٥ ،محمد بهادر الزركشي :معنسي لا إله إلا الله دار الاعتصام .القاهرة ١٩٨٥ م ط١ ص٩٥ وما بعدها ،عمر بسن عبد الرحمن البيهقي :مختصر شعب الإيمان .تحقيق عبد القادر الأرنساؤطي .دار ابن كثير .دمشق ١٤٠٥هـ ط٢ج١ ص٢٢،محمد بن عبد الوهاب :أصول الإيمان .تحقيق باسم فيصل الجوابرة .ج١ ص٢٢،
 - (١٠) سورة الإخلاص :الآيات ١:٤
- (۱۱) ناصر الدين البيضاوي :تفسير البيضاوي .تحقيق عبد القادر عرفات العشا حسونة دار الفكر .بيروت ١٤١٦هــ/١٩٦٩م ج٠ص ٥٤٩،٥٤٧ ،محمـــد بــن جريــر الطبري : تفسير الطبري .دار الفكر العربي ـ بيروت ١٤٠٥هــــ ج٠٣ص٣٥٣ وما بعدها

- (١٢) البيضاوي :طوالع الأنوار .ص٢٧١
- (١٣) محمد بن عبد الوهاب :أصول الإيمان .ص١٢٨،١٢٧
 - (١٤) الغزنوى :أصول الدين .ص١٦٠٦
- (١٥) الباقلاني :التمهيد .ص٢٦،أبو الحسن الأشعري :مقالات الإسلاميين .تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .هكتهة النهضة المصرية .القساهرة ١٩٧٠م ج١ص٥٣٧ وما بعدها
- (١٦) أبو نصر الفارابي :عيون المسائل مطبعة السعادة مصــر ١٩٠٧م ص ٤ ومــا بعدها
 - (۱۷) المصدر السابق عص۲۳
- (١٨) د.محمد عاطف العراقي :ثورة العقل في الفلسفة العربية .دار المعارف .القساهرة العربية العربية عصوه وما يعدها
 - (١٩) المرجع السابق نص ١٠١
 - (۲۰) الغزنوي :أصول الدين .ص٦٦،٦٧
 - (۲۱) سورة الطور :آية رقم ۳۵
 - (٢٢) عبد المحى البعدادي الشرح العقيدة الطحاوية .ص١١٤،١١٣
 - (٢٣) سورة الحديد :أية رقم ٣
 - (۲٤) البيضاوي تنفسير البيضاوي .ج٥ ص١٩٦،٢٩٥
- (٣٥) أبو جرير الطبري :تفسير الطبري .ج٣٧ ص٣١٥ ،محمد بسن أحمسد القرطبسي :تفسير القرطبي .تحقيق أحمد عبد العليم البردوني.دار الشعب.مصر ١٣٧٢هــــ ط٢ ج١٧ ص٢٣١ه
- (٣٦) أبو رشيد النيسابوري ديوان الأصول تحقيق دمحمد عبد السهادي أبسو ريدة دارالكتب مصر ١٩٦٩م ص٧٧٥ أبو حامد الغزالي :الافتصاد فسي الاعتقساد مطبعة الحلبي المقاهرة ٢٩٦٩م ص٥١ وما بعدها
 - (۲۷) أبو الحسن الأشعرى :مقالات الإسلاميين .ج١ ص٣٥٥
 - (۲۸) الغزنوى :أصول الدين .ص ۲۷ ۲۹
- (٣٩) أبو المعالى الجويئي المع الأدلة في قواعد أهل السنة والجماعة التحقيق دافوقية حسين محمود اعالم الكتاب القاهرة ١٩٨٧م ط٣ ص٨٧
 - (٣٠) سورة الأحقاف :أية رقم ٢٤

- (٣١) القاضي عبد الجبار :شرح الأصول سمسه المعقق داعبد الكريم عتمال مكسسه وهبة القاهرة ١٩٦٥م ص ٢٣٠ وما بعدها المعجم الوسيط المجمع اللغة العربية المصر ١٩٨٥م ط ١٩٢٠م ص ١٩٦٥م
 - (٣٢) البيضاوي :طوالع الأنوار .ص١٧٢
 - (٣٣) سورة الشورى :أية رقم ١١
- (٣٤) البيضاوي :تفسير البيضاوي .ج٥ ص١٢٤،١٢٢ ،الطبري :تفسير الطيري .ج٥٠ من ١٢ وما بعدها
 - (٣٥) البيضاوي تطوالع الأنوار .ص١٧١ وما بعدها
 - (٣٦) المصدر السابق عص١٧٢
- (٣٧) د.سيد عبد الستار :الإلهبات عند ناصر الدين البيضاوي .دار الهداية للطبع والنشر
 . القاهرة ١٩٩٤م ط١ ص ٧٧
 - (٣٨) البيضاوي :طوالع الأنوار .ص ١٧٢
- (۳۹) انظر في تقصيل ذلك الشهرستاني :الملل والنحل تحقيق محمد سهد الكيلانهي مطبعة الحليي القاهرة ۱۹۷۱م ج ۱ س ۱۰۱ وما بعدهها ۱۷۲۰ ۱۷۴۰ ۱۹۳۰ ۱۹۳۰ ۱۹۳۰ مطبعة الامام المنظفر الإسفراييني :التبصير في الدين الحقيد محمد زاهد الكوثري مطبعة الأنوار القاهرة ۱۹۴۰م ط ۱۹۵۰ م
- (٤٠) القاضي عبد الجبار :المختصر في أصول الدين .تحقيق د.محمد عمارة دار الهلال .مصر ١٩٧١م ص١٩٥٠ ،د.سيد عبد الستار ،الإلهيات عند ناصر الدين البيضاوي .ص٥٣ وما بعدها
- (٤٢) شمس الدين أبو الثناء 'الأصفهاني ' :مطالع الأنظار على طوالسع الأنوار ١٣٠٥ هـ ص ٣٣٥
 - (٤٣) الغزنوي :أصول الدين .ص٦٩ ٧٠٠
 - (٤٤) عبد المحى البعدادي :شرح العقيدة الطحاوية . ٢٤٣، ٢٤٣٠
- (٤٥) أبو حامد الغرالي :قواعد العقائد .تحقيق موسى بن نصير .عالم الكتب .بـــيروت ا ١٩٨٥م ط٢ ص١٩٨٠
 - (٤٦) المصدر السابق :ص١٦٣
 - (٤٧) المصدر السابق نص١٦٥: ١٦٥

- (٤٨) انظر في ذلك ، ابن خزيمة : التوحيد وإثبات صفات الرسا مراجعة محمد خليال هراس ، مكتبة أتس بن مالك ، القاهرة ١٤٠٠هـ ص ١٠١ وما بعده
- (٤٩) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخدسة . ص ٢٢٧٠٢٦ ، القساصي عبد الجبار: المختسر في أصول الدين . ص ١٨٦: ١٨٨
 - (٥٠) سورة طه: آية رقم ٥
- (٥١) ابن كثير: تفسير ابن كثير . دار الفكر . بيروت ١٤٠١هـــ ج٢ ص ٢٥١ ، ج٣ ص ١٤٠١ ، ابن خزيمة: التوحيد وإثبات صفات الرب . ص ١٠١ وما بعدها ،أبو الحسن الأشعري: الإبانة عن أصول الديانة . تحقيق د. فوقية حسين محمــود . دار الكتاب . القاهرة ١٩٨٧م ط٢ ص ٢١
 - (٥٢) جمال الدين الغزنوي: أصول الدين. ص٥٧
- (٥٣) أبو حامد الغزالي :قواعد العقائد .ص ١٦٥ ،أبو الحسن الأشعري :الإبانية .ص
- (١٥) أحمد بن إبراهيم الواسطي: النصيحة في صفات الرب جل وعلا . تحقيق زهـــير الشاويش . المكتب الإسلامي . بيروت ١٣٩٤هــ ط٢ ص٢٨ ، محمد بن عثمـــان بن أبي شبية : العرش وما روي فيه ، تحقيق محمد بن حمود الحمود . مكتبـــة المعلا . الكويت ١٤٠٩هــ ص ٥٠
- (٥٥) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص٢٢٦ وما بعدها ،القاضي عبد الجبار: المكتصر في أصول الدين، ص١٨٦ وما بعدها
 - (٥٦) أبو حامد الغزالي: قواعد العقائد . ص١٦٨
 - (٥٧) الغزنوى: أصول الدين ـ ص٩٣
 - (٥٨) أبو حامد الغزالي: قواعد العقائد . ص ٥٠،٥٠
- (٥٩) د. سيد عبد الستار ميهوب: الإلهيات عند ناصر الدين البيضاوي. ص٩٥٠ ،١٢٧٠
- (٦٠) أبو رشيد النيسابوري: ديوان الأصول . ص ٤٦١ ، الفخر السرازي: المطالب العالية . تحقيق د. أحمد حجازي السقا . دار الكتاب العربي . بيروت ١٩٨٧م ط١ ج٣ ص ٢١٥
 - (٦١) أبو رشيد النيسابوري : ديوان الأصول . ص ١٦١
 - (٦٢) الأصفهاني: مطالع الأنظار . ص ٣٤٤
 - (٦٣) المصدر السابق: نفس الموضع
 - (٦٤) الغزنوى: أصول الدين ـ ص٩٦
 - (٦٥) سورة البقرة: آية رقم ٢٥٥

- (٦٦) عبد المحي البغدادي: شرح العقيدة الطحاوية . ص١٢٢، ١٢٤، أبو المعالي الجويني: لمع الأدلة . ص ٩٤
- (۲۷) ابن کثیر تفسیر ابن کثیر .ج۱ ص۳۰۹ ،البیضهاوی نتفسیر الهیضهاوی .ج۱ ص ۲۰۹ ص ۵۹۰
- (٦٨) أبو حامد الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد . مطبعة الطبيني . القساهرة ١٩٦٦م ص٥٢٠
- أبو الحسن الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع. تحقيق د. حمسودة غرابة. القاهرة ١٩٧٥م ص٥٠ ، الباقلاتي: التمهيد. ص٧٤
- (۷۰) د. سید عبد الستار میهوب: الإلهیات عند ناصر الدیـــن البیضــاوي . ص۱۲۹ .
 - (٧١) الغزنوي: أصول الدين . ص ١٠، ٩٥،
 - (٧٢) أبو حامد الغزالي : قواعد العقائد . ص٥٥ ،٥٦
 - (٧٣) البيضاوي : طوالع الأثوار . ص١٨١
 - (٧٤) المصدر السابق : نفس الموضع
- (٧٥) د. محمد عاطفِ العراقي : مذاهب فلاسفة المشــرى ، دار المصــارف ، القــاهرة -١٩٧٦م طه ص ٢١١
 - (٧٦) الغزنوي: أصول الدين . ص ٢٠ . ٩٠
- (۷۷) وذلك في سورة البقرة كمثال الآيات رقم ٩٦ ،١١٠ ،١٣٧ ، وغيرها كثير سواء في سورة البقرة ،أو في سور غيرها من سور القرآن الكريم
 - (٧٨) الغزنوي: أصول الدين . ص٩٩
- (۷۹) أبو حامد الغزالي : عرب العقائد . ص ٥٠ ،أبو حامد الغزالي : المقصد الأسسنى في شرح الأسماء الحسنى . تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي . مطبعة الجفان والجابي . قبرص ١٤٠٧هـ/١٩٨٩ م ط١ ص ٩٠ ،أبو المعالي الجويني : تمسع الأملة . ص ٧٧
- (٨٠) البيضاوي: طوالع الأتوار . ص١٨٨ وما بعدها ،أبو نصر الفارابي : آراء أهلل المدينة الفاضلة . مصر . ص ١٣ وما بعدها
- (٨١) د. أحمد إسماعيل الجزار: الله والإنسان عند الأمير عبد القادر الجزائسري. دار الثقافة الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع . القساهرة ١٩٩٠م ط١ ص٤٥ ومسا
 - (٨٢) الأصفهاني : مطالع الأنظار . ص٥٧٦

- (٨٣) سورة القيامة : آية رقم ٢٢ ، ٢٣
- (٨٤) أبو حامد الغزالي: قواعد العقائد . ص ١٦٩
 - (٥٥) الغزنوي: أصول الدين . ص١٦
- (٨٦) أبو الحسن الأشعري: الإبانة عن أصول الديانة. تحقيق د. فوقية حسين محمود. دار الأتصار . القاهرة ١٣٨٧هـ ط١ ج١ ص٣٥
 - (٨٧) سورة البقرة: آية رقم ٢٨٠
- (۸۸) د. محمد عمارة : رسائل العدل والتوحيد . دار الهلال . القاهرة ۱۹۷۱م ط۱ ج۱ ص ۲۰۵،أبو القاسم هية الله:أسباب النزول مكتبة أنس بــن مــالك ۱۶۰۰هــ ص ۲۰۰ وما بعدها
 - (٨٩) سورة النمل : آية رقم ٣٥
 - (۹۰) ابن کثیر : تفسیر ابن کثیر . ج۳ ص۳۹۳
 - (٩١) سورة الغاشية: آية رقم ١٧
 - (٩٢) سورة يس: آية رقم ٤٩
 - (٩٣) سورة أل عمران : أية رقم ٧٧
 - (٩٤) أبو الحسن الأشعري: الإبانية عن أصول الديانية . ص٣٦، ٣٥٠
 - (٩٥) الغزنوى: أصول الدين. ص١٧
- (٩٦) أبو الفتح الشهرستاني: الملل والنحل ، تحقيق محمد سسيد كيلانسي ، مطبعة الحلبي. القاهرة ١٩٧٦م ج١ ص١٠٠٠
 - (٩٧) الغزالي: الافتصاد في الاعتقاد . ص٣٤، ٣٣
 - (٩٨) سورة الأعراف: آية رقم ١٤٣
 - (٩٩) الأشعرى: الإبانة . ص ٢٠٤١
 - (۱۰۰) المصدر السابق: ص۷۹
 - (١٠١) سورة الأنعام : أية رقم ١٠٣
- (١٠٢) الغزنوي: أصول الدين. ص١٧ ، الغزالي: قواعد العقائد. ص١٦٩ وما بعدها ، ابن خزيمة : التوحيد وإثبات صفات الرب. ص٥٨١
 - (١٠٣) القاضى عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة . ص٢١٢
- (١٠٤) المصدر السابق : ص٢٣٣ ،القاضي عبد الجبار:المختصر فيسي أصدول الديسن ص١٩٤.
 - (١٠٥) الأشعرى: الإبانة . ص٤٧
 - (١٠٦) المصدر السابق: نفس الموضع

- (۱۰۷) أبو رشيد النيسابوري: ديوان الاصور. ص ٦٠٥ ،د. سعيد مراد: ابن متويسه وآرازه الكلامية والفلسفية. مخطوط دكتوراه بآداب الزقازيق ١٩٨٦ م مواضع مختلفة
- (۱۰۸) الغزالي : قواعد العقائد . ص۱۷۲ ، الجويني : لمع الأدلة . ص۱۱۰ ، ۱۲۰ ، علي بن عمر الدار قطني : رؤية الله . تحقيق مبروك إسماعيل مبروك . مكتبة القرآن . القاهرة . مواضع مختلفة
 - (١٠٩) الأشعري: الإبانة . ص١٠٩